Vol 10 / Issue 39 / March 2026
ISSN 2568-6739 p129-152

Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

Is Social Work a Profession?[1]

Abraham Flexner
General Education Board, New York City
Sousan Lahoussine *
PhD Candidate in Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Ibn Zohr University, Agadir, Morocco, and University of Kassel- Germany
lahoussine.sousan.61@edu.uiz.ac.ma
https://orcid.org/0009-0000-4360-9244
Hammouch Ibrahim
Social worker, Researcher in Sociology Faculty of Arts and Humanities, Ibn Zohr University, Agadir-Morocco
Hammouchbrahim96@gmail.com
https://orcid.org/0009-0007-4574-2533

https://doi.org/10.63939/JSS.2026-Vol10.N39.129-152

Received: 21/02/2026, **Accepted**: 27/03/2026, **Published:** 30/03/2026

Abstract: This article examines Abraham Flexner's seminal 1915 address, Is Social Work a Profession?, in which he critically evaluates the professional status of social work. Flexner argues that, despite its intellectual and humanitarian qualities, social work does not meet the defining criteria of a profession due to its lack of clearly defined methods, specific aims, and a systematic body of knowledge. He characterizes social work primarily as a mediating activity that coordinates the interventions of established professions such as medicine, law, and education, rather than functioning as an autonomous profession itself. The article situates Flexner's arguments within the broader historical context of the Progressive Era, a period marked by rapid social, economic, and institutional transformation in the United States. It highlights how the diversity of social work activities and its wide scope limited its ability, in Flexner's view, to develop specialized expertise comparable to other professions. Furthermore, Flexner emphasizes the importance of scientific methods, professional education, and rigorous documentation as essential components for achieving professional status. At the same time, he acknowledges the strong ethical commitment and humanitarian spirit inherent in social work, suggesting that the profession's ultimate legitimacy may rest more on its moral purpose than on formal professional criteria. The article underscores the enduring influence of Flexner's critique on debates about the identity, methods, and development of social work as a profession.

Keywords: Social Work, Profession, Professionalization, Abraham Flexner, Social Work Education, Professional Identity.

©2026, Abraham Flexner. Sousan Lahoussine. Hammouch Ibrahim, licensee DemocraticArab Center.This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution -NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and red istribute the material inanymedium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.// https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

**Corresponding author*

[1] *Flexner, A. (1915). Is social work a profession? In National Conference of Charities and Corrections, Proceedings of the National Conference of Charities and Corrections at the Forty-second annual session held in Baltimore, Maryland, May 12-19, 1915. Chicago: Hildmann. In Research on Social Work Practice, Vol. 11 No. 2, March 2001 152-165.*

مجلة العلوم الإجتماعية
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين
المجلد:10/العدد 39/مارس 2026
ISSN 2568-6739 ص129-152

هل العمل الاجتماعي مهنة؟[2]

المؤلف : أبراهام فليكسنر
مجلس التعليم العام، نيويورك
المترجم: سوسان الحسين*
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة إبن زهر أكادير، المغرب، وجامعة كاسل بألمانيا
lahoussine.sousan.61@edu.uiz.ac.ma
https://orcid.org/0009-0000-4360-9244
المترجم: حموش ابراهيم
طالب باحث في علم الاجتماعٍ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة إبن زهر أكادير- المغرب
Hammouchbrahim96@gmail.com
https://orcid.org/0009-0007-4574-2533
https://doi.org/10.63939/JSS.2026-Vol10.N39.129-152
تاريخ الاستلام: 2026/**02/21** - تاريخ القبول: 2026/03/**27** - تاريخ النشر: 2026/03/30

ملخص: تتناول هذه المقالة خطاب أبراهام فليكسنر الشهير الذي ألقي سنة 1915 بعنوان «هل العمل الاجتماعي مهنة؟»، حيث يقدم فيه تحليلاً نقديًا للمكانة المهنية للعمل الاجتماعي آنذاك. يرى فليكسنر أن العمل الاجتماعي لا يستوفي مع الأسف بعد عدد من المعايير المهنية، رغم الطابع الفكري والإنساني الذي يتميز به. وذلك بسبب غياب مناهج محددة واضحة الغاية، إلى جانب افتقار لأهداف دقيقة، وقاعدة معرفية منظمة. كما يصف العمل الاجتماعي ويعتبره نشاطًا وسيطًا ينسق بين تدخلات مهن قائمة مثل الطب والقانون والتعليم، بدلًا من كونه مهنة مستقلة بحد ذاتها. تضع المقالة أفكار فليكسنر في سياقها التاريخي ضمن العصر التقدمي، الذي شهد تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة في الولايات المتحدة، وتبرز كيف أن اتساع نطاق العمل الاجتماعي وتنوع مجالاته حدّا، من وجهة نظر فليكسنر، من قدرته على تطوير خبرة مهنية مماثلة للمهن الأخرى. كما يؤكد على أهمية المنهج العلمي، والتعليم المهني، والتوثيق المنهجي كعناصر أساسية لتحقيق الاحتراف والمهنية. يعترف فليكسنر في المقابل، بقوة البعد الأخلاقي والإنساني للعمل الاجتماعي، مشيرًا إلى أن شرعيته قد تستند بدرجة أكبر إلى رسالته الإنسانية لا إلى المعايير المهنية الشكلية. وتبرز المقالة خصوصا التأثير المستمر لأفكاره على النقاشات المتعلقة بهوية العمل الاجتماعي وتطوره كمهنة.

الكلمات المفتاحية: العمل الاجتماعي، المهنة، الاحتراف المهني، أبراهام فليكسنر، تدريس العمل الاجتماعي، الهوية المهنية.

©2026, Abraham Flexner.Sousan Lahoussine. Hammouch Ibrahim, licensee DemocraticArab Center.This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution -NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and red istribute the material inanymedium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.// https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

**Corresponding author*

[2] هذا النص ترجمة عن الإنجليزية للدراسة المنشورة في : فليكسنر، أبراهام. (1915). «هل العمل الاجتماعي مهنة؟» ضمن: وقائع المؤتمر الوطني للجمعيات الخيرية والإصلاح، الدورة السنوية الثانية والأربعون المنعقدة في بالتيمور، ولاية ماريلاند، في الفترة من 12 إلى 19 مايو 1915. شيكاغو: هيلدمان. وقد أُعيد نشره في مجلة البحث في ممارسة العمل الاجتماعي، المجلد 11، العدد 2، مارس 2001، الصفحات 152–165.

تقديم المترجمين[1] :

يأتي اهتمامنا بترجمة هذا النص من قناعة راسخة بأهميته في فهم التطور التاريخي للمعرفة العلمية والمهنية في مجال العمل الاجتماعي، وخاصة في سياق الأدبيات العربية. فقد لاحظنا منذ فترة، أثناء اشتغالنا على الأدبيات المرتبطة بهذا المجال، وجود نقص كبير وواضح في النصوص الكلاسيكية المؤسسة لهذا التخصص والمترجمة إلى اللغة العربية، وهو ما شكل ويشكل اليوم عائقًا أمام تعميق النقاش العلمي حول العمل الاجتماعي وتوسيع آفاقه البحثية لدى القارئ العربي. اخترنا ومن هذا المنطلق، الاشتغال على نص كلاسيكي معروف لصاحبه؛ **أبراهام فليكسنر «هل العمل الاجتماعي مهنة؟»**، لما يحمله من قيمة تاريخية وفكرية، وباعتباره أحد النصوص التي أثرت بشكل كبير في تطور النقاش حول مسألة المهنية في العمل الاجتماعي وتعريف حدوده. لقد دفع بنا هذا النقص الملحوظ في الترجمات العربية، إلى جانب أهمية النص ذاته، إلى محاولة تقديمه للقارئ العربي بلغة دقيقة تحافظ على مضمونه وتراعي في الوقت نفسه خصوصيته وسياقه التاريخي.

وقف أبراهام فليكسنر في صباح يوم الاثنين 17 مايو 1915، أمام الجلسة العامة للمؤتمر الوطني للجمعيات الخيرية والإصلاح في مدينة بالتيمور بولاية ماريلاند، ليقدم خطابًا سيصبح لاحقًا من أكثر النصوص تأثيرًا وإثارةً للجدل في تاريخ العمل الاجتماعي. لم يكن موضوع مداخلته، التي جاءت تحت عنوان «هل العمل الاجتماعي مهنة؟»، مجرد تساؤل أكاديمي عابر، بل كان تدخلًا فكريًا في لحظة تاريخية حاسمة كان فيها هذا المجال يسعى إلى تثبيت هويته المهنية وترسيخ مكانته بين المهن المعترف بها.

[1] جميع الحواشي الواردة في هذا النص من إعداد المترجمين، وهي ملاحظات تفسيرية وتوضيحية تروم إبراز السياقات المفاهيمية والسوسيواقتصادية والتاريخية للنص الأصلي، ومساعدة القارئات والقراء على استيعاب المرجعيات الضمنية التي يستند إليها.

وقد خلص فليكسنر في خطابه إلى موقف واضح مفاده أن العمل الاجتماعي، في ذلك الوقت على الأقل، لا يستوفي الشروط اللازمة التي تسمح باعتباره مهنة مكتملة الأركان. وأرجع ذلك أساسًا إلى غياب مناهج محددة وقابلة للتدريس بشكل منظم، إضافة إلى تصوره لدور العامل الاجتماعي بوصفه وسيطًا ينسق بين مختلف الجهات والخدمات، أكثر منه فاعلًا مهنيًا مستقلاً يمتلك أدوات تدخل خاصة به. لم يكن هذا التقييم بالفعل خاليًا من أي أثر يذكر؛ إذ جاء مخيبًا لآمال العديد من الحاضرين الذين كانوا ينتظرون دعمًا من شخصية علمية مرموقة مثل فليكسنر، الذي ذاع صيته بفضل دراسته الشهيرة حول التعليم الطبي في الولايات المتحدة وكندا. وقد أضفى هذا الإرث العلمي ثقلًا خاصًا على آرائه، مما جعلها محط نقاش واسع وقلق واضح داخل الأوساط المهتمة بتطور العمل الاجتماعي.

جاء هذا الخطاب في سياق تاريخي إتسم بتحول العمل الاجتماعي من نشاط تطوعي ذي طابع خيري إلى مهنة ناشئة تسعى إلى الاعتراف المؤسسي والأكاديمي. ورغم أن مثل هذا الخطاب كان من الممكن أن يظل حبيس زمنه، فإن أفكار فليكسنر استمرت في الحضور داخل النقاشات المعاصرة حول مهنية العمل الاجتماعي، وأصبحت بعد ذلك مرجعًا يُستحضر باستمرار عند تقييم مسار هذا المجال وتطوره. ومن اللافت أن هذا الاهتمام لم يتراجع مع مرور الزمن، بل تجدد في دراسات حديثة، تعيد قراءة خطاب فليكسنر بعد مرور قرن على إلقائه، محاولةً تقييمه في ضوء التحولات التي شهدها العمل الاجتماعي. ويعكس هذا الاستمرار أن النص لا يزال مفتوحًا على قراءات متعددة، وأنه يلامس إشكالية عميقة تتعلق بالهوية المهنية للعاملين في هذا المجال.

غير أن تقييم فليكسنر لم يمر دون نقد، سواء في زمنه أو لاحقًا. فقد شكك عدد من رواد العمل الاجتماعي في استنتاجاته، وقدموا رؤى بديلة لم تحظَ بالاهتمام ذاته. كما أن دراسات معاصرة تؤكد اليوم على الطابع المهني للعمل الاجتماعي، رغم استمرار تأثير الطرح الفليكسنري في بعض النقاشات.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الترجمة بوصفها محاولة لإعادة قراءة نص فليكسنر في سياقه التاريخي والفكري، وإتاحته للقارئ العربي، بما يسهم في سد جزء من النقص في الأدبيات المترجمة، ويفتح المجال أمام نقاش علمي أوسع حول تطور العمل الاجتماعي ومكانته المهنية. ونحن، كمترجمين، لا نسعى إلى تبني موقف بعينه، بل إلى تقديم النص كما هو، مع الإيمان بأن فهمه يتطلب ربطه بسياقه التاريخي واستحضار التحولات التي عرفها هذا المجال منذ ذلك الحين. إن إعادة النظر في هذا النص اليوم لا تقتصر على استعادة لحظة تاريخية، بل تمثل أيضًا فرصة للتفكير في مسار العمل الاجتماعي في السياق العربي: كيف يمكن تطويره، وتعزيز قاعدته المعرفية، وترسيخ مكانته كمجال علمي ومهني متكامل؟

هل العمل الاجتماعي مهنة؟

أبراهام فليكسنر

أودّ أن أعترف قبل البدء في مناقشة ما إذا كان يمكن اعتبار العمل الاجتماعي مهنة أم لا، بوجود شكّ حقيقي حول مدى كفاءتي لخوض هذا النقاش. فمعرفتي بالعمل الاجتماعي، وبأدبياته، أو حتى بالممارسين فيه تظلّ جد محدودة وبشكل واضح، بل ربما أكثر محدودية مما ينبغي. ولذلك آمل، حتى وإن بدت الاستنتاجات التي توصلتُ إليها غير سليمة أو يغلب عليها كثيرا الطابع النظري، أن يُتفهّم أنني لا أُصرّ بالضرورة على الدفاع عنها.

يمكن استخدام مصطلح «المهنة» أو «الاحتراف» بمعانٍ واسعة أو ضيّقة. فهو يشير ببساطة في أوسع دلالاته، إلى نقيض «الهواية». ووفقا هذا المعنى، يُعدّ الشخص محترفًا إذا كرّس كامل وقته لنشاط معيّن، بخلاف من ينخرط فيه بشكل مؤقت أو عرضي. وهكذا فإن الممرضة المحترفة، ولاعب البيسبول، والراقص، والطاهي، يكسبون رزقهم من خلال تكريس كامل اهتمامهم لمهنهم، ويتوقعون الاستمرار في ذلك؛ في حين أن الممرضة غير المحترفة قد تنخرط في العمل فقط طوال فترة الحرب، أو أن لاعب البيسبول الهاوي يزاول نشاطه خلال مرحلة الشباب أو الدراسة الجامعية. يمكن اعتبار العمل الاجتماعي من هذا المنظور، مهنة بالنسبة

لأولئك الذين يمارسونها بدوام كامل، لكنه لا يُعدّ كذلك بالنسبة لمن يساهمون فيه على نحو جزئي أو عرضي ضمن إطار العمل الخيري.

ومع ذلك، لم يُطلب مني أن أُقرّر ما إذا كان العمل الاجتماعي نشاطًا يجب أن يُمارس بدوام كامل أو جزئي، أو ما إذا كان، باختصار، نشاطًا احترافيًا أم هواية. إذ أفترض أن أي نشاط معقّد يتطلب تفرّغًا كاملًا ممن يتعاملون معه بجدية، لكن طبعا مع الإقرار بإمكانية وجود أدوار أخرى للمتطوعين الذين لا يملكون سوى جزء من وقتهم أو طاقتهم لتقديمها. غير أن السؤال المطروح عليّ هو سؤال تقني وأكثر تخصّصًا. فاستخدام مصطلح «المهنة»، بمعناه الدقيق، في مقابل «النشاط التجاري» أو «الحرفة»، يُعدّ لقبًا ذا مكانة مميّزة، تسعى العديد من الأنشطة إلى اكتسابه. غير أنّ هذا المصطلح قد استُخدم حتى الآن على نحو غير مضبوط إلى حدّ كبير، إذ إنّ إي نشاط لا يُصنَّف بوضوح ضمن الأعمال التجارية يميل إلى أن يعرّف نفسه بوصفه «مهنة».

وعليه، فإن الأطباء، والمحامين، ورجال الدين، والموسيقيين، والمهندسين، والصحفيين، والممرضين المؤهّلين، ومدرّسي الرقص والألعاب البهلوانية، وفرسان الخيل، وأخصائيي العناية بالقدم— جميعهم يتحدثون عن «مهنهم». وغالبًا ما يُفترض أنّ ادعاءاتهم هذه تصبح راسخة ولا جدال فيها إذا ما استطاعوا إلحاق أسمائهم بتلك التوليفات «السحرية» من الحروف، التي تكون أو تبدو كأنها درجات أكاديمية.

يمكن مثلا وبناءً على هذا المنطق، اعتبار العناية بالقدم مهنة، لأن «مدرسة نيويورك للعناية بالقدم» تمنح درجة (M.Cp.)، كما قد يُعدّ العمل الاجتماعي مهنة بمجرد منحه درجة (S.W.). وقد أخبرني، قبل سنوات، رئيس إحدى الجامعات في الغرب الأمريكي أنه قام بإعداد قائمة بجميع الدرجات العلمية التي منحتها جامعته. وقد ظهر في تلك القائمة اختصار يثير القلق: (N.G.). وقد شعرت بالارتياح حين علمت أن هذا الاختصار لا يُعبّر عن حكم على مجمل الإنتاج الأكاديمي، بل يشير فقط إلى «ممرضة خريجة» (Graduate Nurse). وإذا

كانت الدرجة الأكاديمية وحدها هي المعيار، فإن التمريض يُعدّ مهنة لهذا السبب وحده، حتى لو لم تتوفر له أي مقومات أخرى.

لا حاجة لنا إلى إضاعة مزيد من الوقت في محاولة تحديد مفهوم «**المهني**» إذا كان هذا المفهوم سيشمل مختلف الأنشطة التي أشرنا إليها آنفًا بشكل عشوائي. فإذا كنا سنتحدث عن «مهنة الرقص»، و«مهنة البيسبول»، و«مهنة التمثيل»، و«مهنة التمريض»، و«مهنة الفن»، و«مهنة الموسيقى»، و«مهنة الأدب»، و«مهنة الطب»، و«مهنة القانون»—دون حصر— فإن مصطلح «المهنة» يصبح فضفاضًا إلى درجة لا تستحق بتاثا الدفاع عنه. وعليه، فربما يجدر بنا أن نرفع هذه القيود، ونترك للناس حرية وصف أنفسهم بأنهم «محترفون»، لمجرد رغبتهم في الاستحواذ على ما قد يحمله هذا المصطلح—رغم إساءة استخدامه الواضحة—من مكانة اجتماعية مميّزة.

غير أنّ بلوغ صفة «المهنة» بمعناها الدقيق يقتضي أكثر من مجرد ادعاء الحصول على شهادة أكاديمية. فهناك جملة من المعايير الموضوعية التي يمكن تحديدها. لا يسعى العمل الاجتماعي حقا إلى أن يُعترف به كمهنة إلا إذا اقتصر هذا المصطلح على الأنشطة التي تستوفي تلك المعايير. ويمكن الافتراض أن العامل الاجتماعي لا يطمح إلى صفة «المحترف» إلا بالمعنى الذي يُنسب إلى الطبيب أو المهندس، كما يسعى إلى الانضمام إليهما في الدفاع عن هذا المصطلح ضد ما قد يلحق به من تمييع أو ابتذال. وفي هذا المعنى الدقيق والإيجابي، ماهي السمات المميّزة للمهنة؟

لا يجوز لنا بطبيعة الحال، أن نكون اعتباطيين أو تصوريين أو متجاهلين للسياق التاريخي. فقد شهدت طبيعة المهن تطورًا يمكن تتبعه بوضوح، كما أن عددها لم يكن ثابتًا عبر الزمن. إذ إن أنشطة كانت تُعدّ في السابق غير مهنية قد تطورت لتكتسب صفة «المهنة»، ومن المرجّح أن تستمر هذه التحولات مستقبلاً. ومن ثمّ، فإن أي تعريف نصوغه اليوم سيظلّ قابلًا للمراجعة والتعديل من حين إلى آخر، كما ستطرأ تغييرات داخلية على العديد من الأنشطة التي سنشير إليها. غير أنّ اهتمامي في هذا المقام لا ينصبّ على تتبّع الأبعاد التطورية لهذه المسألة،

بل على تحديد المعايير التي تُعرّف «المهنة» في اللحظة الراهنة، ثم النظر في مدى انطباقها على العمل الاجتماعي. وهناك عدد محدود من المهن التي يُجمع على اعتبارها كذلك، مثل: القانون، والطب، والوعظ الديني. ومن خلال تحليل هذه النماذج، يمكن استخلاص المعايير الأساسية التي ينبغي الانطلاق منها لتحديد ماهية المهنة. وبعد ذلك، يمكن النظر في مدى اتساع هذا المفهوم أو تعديله مع ظهور مهن جديدة، وأخيرًا تقييم مدى اقتراب العمل الاجتماعي من هذه المعايير.

أليس من الإنصاف أن نعدّ الطابع الفكري أولى السمات الأساسية للمهنة؟ فهذا لا يعني استبعاد كلي للعمل اليدوي أو استخدام الأدوات؛ فليس الطبيب أقل مهنية لأنه يستخدم أصابعه لتحسس النبض أو يديه لفحص صدر المريض، كما أن المهندس لا يفقد صفته المهنية لمجرد استخدامه للأدوات والأجهزة. غير أنّ النشاط في هاتين الحالتين لا يستمد جوهره من الأدوات ذاتها؛ فالأداة تبقى عنصرًا عرضيًا، بينما يكمن الطابع الحقيقي للنشاط في عملية التفكير. إنّ العقل الحرّ، القادر على الابتكار، وغير المقيّد، حين يُطبَّق على المشكلات بهدف فهمها والسيطرة عليها—هذا هو، في المقام الأول، ما يميّز المهنة. وحيثما يمارس العقل هذه الحرية، تصبح مسؤولية الممارس كبيرة وشخصية في آنٍ واحد. فالمشكلات التي يتعامل معها غالبًا ما تكون معقّدة، والوسائل المتاحة متنوعة ومتفاوتة، كما يتمتع الفاعل—سواء كان طبيبًا أو مهندسًا أو واعظًا—بقدر واسع من السلطة التقديرية في اتخاذ القرار. فهو لا يعمل وفق أوامر مباشرة، وحتى عندما يكون العمل جماعيًا، فإن مسؤوليته تظل كاملة وشخصية.

تنبع هذه المسؤولية من الطابع الفكري للمهن؛ إذ إن كل نشاط فكري ينطوي على قدر من المخاطرة يتحمّلها المفكّر ذاته. وإذا اعتُبر الطابع الفكري، بما يستتبعه من مسؤولية شخصية، معيارًا أساسيًا للمهنة، فإن الأنشطة الآلية أو الأداتية البحتة لا يمكنها الادعاء بجدارة الانتماء إلى مرتبة المهن؛ ذلك أن العقل البشري، في مثل هذه الأنشطة، لا يتمتع بالحرية الكافية ولا يتحمّل القدر المطلوب من المسؤولية. فتنفيذ أو تطبيق تقنية مُعدّة مسبقًا—سواء كانت بسيطة أو متقنة، جسدية أو ذهنية—يظل في جوهره عملاً روتينيًا. وهناك دائمًا من يقف وراء هذا الروتين،

هو الذي قام بعملية التفكير، وهو بالتالي من يتحمّل المسؤولية، وهو وحده الجدير بأن يُوصَف بالمحترف.

لقد اعتدنا الحديث عن «المهن العِلمية» أو «المهن المتعلمة». فما دلالة كلمة «متعلّمة» في هذا السياق؟ هل تفترض وجود مهن «غير متعلّمة» في مقابل أخرى «متعلّمة»؟ أرجّح أن الأمر ليس كذلك، لأن الطابع الفكري للنشاط المهني يقتضي تحويل الأفكار إلى ممارسة، كما يقتضي استمداد مادته الأولية من أحد مجالات المعرفة المنظمة. ولن تبلغ المهن مستوى الطابع الفكري إذا اعتمدت أساسًا، أو حتى بدرجة كبيرة، على معارف وخبرات متاحة للجميع؛ أي إذا اقتصرت على المصادر الشائعة للمعلومات.

إنها تحتاج إلى الرجوع باستمرار إلى المختبر والندوة العلمية من أجل تجديد معارفها؛ فالتدفق المستمر للأفكار الصادرة عن هذه المصادر هو الذي يحول دون انحدار المهن إلى مجرد روتين، ويصون طابعها الفكري والمسؤول. ومن ثم، فإن المعيار الثاني للمهنة هو طابعها العلمي (المتعلّم)، وهو معيار جوهري إلى حد أن وصف «المتعلّمة» لا يضيف كثيرًا إلى كلمة «مهنة». وعليه، فالمهنيون يتميزون بكونهم أصحاب نشاط فكري ومؤهلين علميًا؛ وهم، بالإضافة إلى ذلك، ذوو طابع عملي واضح. فلا يمكن لأي مهنة أن تكون نظرية أو أكاديمية صرفًا؛ إذ يجب أن يكون للممارس المهني هدف عملي محدد. صحيح أن عملياته ذات طبيعة فكرية، وأن مادته الأولية مستمدة من عالم المعرفة، إلا أنه مطالب بإنجاز مهمة محددة وملموسة.

فجميع الأنشطة التي نُجمع على طابعها المهني ليست فقط فكرية وعلمية، بل هي أيضًا محددة الغاية. فمهن مثل القانون والطب والهندسة المعمارية والهندسة تشتغل ضمن مجالات واضحة، وتسعى إلى أهداف قابلة للتحديد الدقيق والواضح. فالأطباء يعتمدون على علوم محددة—كالتشريح، ووظائف الأعضاء، وعلم الأدوية—ويطبقونها من أجل الحفاظ على الصحة واستعادتها. كما تعتمد الهندسة المعمارية على الرياضيات والفيزياء وغيرها، وتُوظّفها في تصميم المباني وتشييدها. ولا يُشترط أن تكون الأهداف دائمًا مادية أو ملموسة؛ فقد تكون عملية وواقعية دون أن تكون حسية. فأساتذة الجامعات، المنخرطون في التدريس، وتكوين المدرسين، وتطوير

المعرفة، يستوفون المعايير التي ذكرناها: فعملهم فكري، قائم على المعرفة، وذو غاية عملية واضحة.

وتتميز كل مهنة من المهن المعترف بها بامتلاكها تقنية خاصة يمكن نقلها عبر نظام تعليمي منظم وعالي التخصص. ورغم وجود اختلافات في التفاصيل، فإن أعضاء كل مهنة يتفقون إلى حد كبير حول الأهداف التي تسعى مهنتهم إلى تحقيقها، وكذلك حول المعارف والمهارات التي يجب على الممارس إتقانها لبلوغ تلك الأهداف.

وبناءً على ذلك، يتم التوافق على مقدار ونوعية التكوين—العام والمتخصص—الذي ينبغي أن يسبق الالتحاق بالتكوين المهني، وكذلك على محتوى هذا التكوين ومدته. وتهدف هذه المعايير إلى استبعاد غير القادرين على ممارسة المهنة بطريقة حرة ومسؤولة، وضمان حصول القادرين على أقصى فائدة ممكنة من التكوين المتاح.المهنة هي نوع من الأخوّة—أو تكاد تكون كذلك، إذا أمكن تنقية هذا المصطلح من دلالاته السلبية—وقد تشبه، بهذا المعنى، «طبقة» اجتماعية. تتميز النشاطات المهنية بدرجة عالية من التحديد، والجاذبية، وكثافة الواجبات والمسؤوليات، إلى حد أنها تستغرق المشتغلين بها بشكل كامل. ومن ثم تميل الحياة الاجتماعية والشخصية للمهنيين وأسرهم إلى أن تنتظم حول محور مهني مركزي، ويتشكل سريعًا نوع من الوعي الجماعي أو المهني.

ومع أن المهن قد تبدو، في مظهرها الخارجي، ذات طابع أرستقراطي إلى حد ما، فإنها في جوهرها مؤسسات ديمقراطية بامتياز. فهي تضع بالفعل شروطًا معينة للالتحاق بها، إن صح التعبير؛ غير أن الديمقراطية لا تعني إلغاء كل الفوارق، بل تعني إزالة الفوارق التعسفية وغير المبررة. فإذا كانت العضوية في مهنة ما مشروطة بعوامل لا ترتبط بطبيعة النشاط المهني—كالأصل أو الثروة أو غير ذلك من الاعتبارات العرضية—جاز وصفها بالنخبوية أو الأرستقراطية. أما إذا كانت شروط الولوج تُحدَّد فقط بناءً على طبيعة المسؤوليات المهنية، وكانت العضوية قائمة على استيفاء هذه الشروط فحسب، فإن المهن تكون، في جوهرها، ديمقراطية.

وبطبيعة الحال، يظل هناك دائمًا خطر تعارض مصالح التنظيمات المهنية مع مصالح المجتمع ككل. فقد تجد منظمات الأطباء أو المحامين أو المعلمين أن المصالح الفردية لأعضائها تتقاطع مع الصالح العام. غير أن هذه التنظيمات، في ظل الأنظمة الديمقراطية، تكون عمومًا أكثر استجابة للمصلحة العامة من الأفراد المعزولين وغير المنظمين.

وعلى كل حال، وتحت ضغط الرأي العام، أخذت الجماعات المهنية تميل أكثر فأكثر إلى النظر إلى نفسها بوصفها أجهزة موجهة لتحقيق غايات اجتماعية، بدل أن تكون مجرد هيئات للدفاع عن المصالح الخاصة أو حماية الامتيازات. ولا يعني هذا أن هذا التحول قد اكتمل؛ فالأمر لا يزال بعيدًا عن ذلك. إذ لا تزال منظمات المعلمين والأطباء والمحامين تميل إلى مراعاة مصالحها الخاصة أولًا. غير أنه مع مرور الوقت، قد يصبح من سمات الطابع المهني أن يكون التنظيم المهني موجهًا صراحة لخدمة المصلحة الاجتماعية العامة. وهكذا يُتوقع أن يصبح الالتزام بخدمة الصالح العام سمة أساسية للنشاط المهني، وأن تتراجع تدريجيًا المصالح المادية الفردية لصالح وعي متزايد بالمسؤولية تجاه أهداف أوسع.

دعونا الآن نستعرض بإيجاز المعايير الستة التي سبق ذكرها:

تقوم المهن أساسًا على نشاط فكري ينطوي على مسؤولية فردية كبيرة؛ وتستمد مادتها الأولية من العلم والمعرفة؛ وتُوظّف هذه المادة لتحقيق أهداف عملية محددة؛ وتمتلك تقنية قابلة للنقل عبر التعليم؛ وتميل إلى التنظيم الذاتي؛ كما أنها تتجه بشكل متزايد نحو الإيثار في دوافعها. وسيكون من المفيد اختبار هذه المعايير على أنشطة مختلفة لمعرفة مدى انطباقها.

لنبدأ بمثال بسيط وواضح: السباكة. تمتلك السباكة بعض خصائص المهنة؛ فهي ذات هدف محدد، ولها تقنية يمكن تعلمها، كما أنها طورت تنظيمًا مهنيًا واضحًا. ومع ذلك، فهي ليست مهنة بالمعنى الدقيق. فالسباك يمارس نشاطًا ميكانيكيًا، يعتمد على الجانب الأداتي أكثر من اعتماده على التفكير النظري؛ والمعارف التي يستخدمها تنتمي إلى الخبرة العامة، ولا تُستمد مباشرة من ميادين العلم والمعرفة المنظمة. وأخيرًا، لا يوجد دليل كافٍ على أن روح هذا النشاط

قد أصبحت موجهة نحو خدمة اجتماعية أوسع. فالسباكة لا تزال تُمارس أساسًا بدافع الربح الفردي. ولذلك فهي تُعد حرفة، لا مهنة.

يُعدّ النشاط المصرفي مجالًا يتوفر على بعض الخصائص المهنية؛ فغايته واضحة، ويوفر مجالًا واسعًا لتوظيف الذكاء، كما يُسهم في تكوين نوع من الوعي المهني الجماعي. غير أن أوجه القصور فيه واضحة أيضًا؛ إذ لا يزال العمل المصرفي بعيدًا عن أن يكون، بالقدر الكافي، تطبيقًا لعلم الاقتصاد، بل يعتمد بدرجة كبيرة على ما يُسمّى بشكل فضفاض «الحسّ التجاري» أو «الخبرة العملية» أو حتى «الفطرة السليمة» وقواعد التجربة.

ولا شك أن الإمكانات العلمية قائمة، كما أن التشريعات الحديثة تمثل تقدمًا ملحوظًا نحو إضفاء طابع علمي ومهني أدق على العمل المصرفي. غير أن الممارسات المصرفية لا تزال، في الوقت الراهن، ذات طابع تجريبي (Empirical) إلى حد كبير، بما لا ينسجم مع المفهوم الحديث للاحتراف.

وثمة نواقص أخرى كذلك؛ فقد وصف أحد المصرفيين البارزين نفسه بأنه «تاجر ائتمان»، وهو ما يعكس هيمنة دافع الربح المالي. صحيح أنه في أوقات الأزمات تعبّئ المؤسسات المصرفية جهودها لحماية المصلحة العامة، غير أن تلاقي المصلحة الخاصة والعامة في تلك الحالات يجعل من الصعب اعتبار ذلك تعبيرًا عن إيثار مهني حقيقي؛ إذ غالبًا ما يكون هذا السلوك استجابة لخطر خارجي مشترك، لا نابعًا من التزام داخلي بالقيم المهنية. ولذلك، يمكن اعتبار العمل المصرفي—في وضعه الراهن—نشاطًا تجاريًا يتضمن بعض عناصر التكوين المهني.

هل تُعدّ الصيدلة مهنة؟ وهل يُعدّ التمريض المكوَّن مهنة؟ يقوم الصيدلي بتركيب (تحضير) الوصفة الطبية التي يحددها الطبيب، وهو عمل يتطلب قدرًا كبيرًا من المهارة، ومعرفة علمية خاصة—لا سيما في الكيمياء—إلى جانب درجة عالية من الحذر، لأن أدنى خطأ، أو العجز عن اكتشاف خطأ في وصف الطبيب، قد يؤدي إلى نتائج خطيرة.

يمكن القول وبالعودة إلى المعايير التي عرضناها، إن الصيدلة تتسم بوضوح الهدف، وتمتلك تقنيات قابلة للتعلم، كما تستمد جزءًا مهمًا من مادتها من المعرفة العلمية. غير أن نشاطها ليس ذا طابع فكري أساسًا، كما أن المسؤولية فيها ليست أصلية أو نهائية. فالطبيب هو الذي يفكر ويقرر ويأمر، بينما يقتصر دور الصيدلي على التنفيذ—وإن كان تنفيذًا واعيًا وذكيًا ومهاريًا—لكنه في النهاية تنفيذ لا ينطوي على المبادرة.

ومن ثم، فإن الصيدلة تُعدّ امتدادًا لمهنة الطب، وشكلًا متقدمًا من الحرفة، وليست مهنة مستقلة بالمعنى الدقيق. ولا يُعدّ هذا التمييز مجرد ترف لغوي، بل له انعكاسات مهمة على السياسات التعليمية المرتبطة بهذا المجال.

وأُدرك أنني أخوض مسألة حساسة أثناء محاولتي تحديد الوضع المهني للممرضة المكوَّنة. غير أن تحليل هذه الحالات «الحدّية» (twilight cases) قد يساعد في توضيح الإشكال، خاصة في علاقته بالعمل الاجتماعي. تسعى الممرضة المكوَّنة، وبحق، إلى الارتقاء بمكانة مهنتها، وتؤكد أن عملها ينطوي على مسؤوليات كبيرة، ويتطلب معرفة ومهارة وقدرة على الحكم، وهي كلها عناصر ذات طابع فكري. كما أن فرص اكتساب هذه المؤهلات تتنامى كلما ارتفعت مكانة هذا النشاط.

غير أنه ينبغي التنبيه إلى أن مسؤولية الممرضة ليست أصلية ولا نهائية؛ إذ يمكن اعتبارها امتدادًا لدور الطبيب أو الجراح. فوظيفتها ذات طابع أداتي، وإن لم تكن ميكانيكية بحتة؛ بل قد تقترب في بعض الحالات من دور الشريك. ومع ذلك، يظل الطبيب هو من يلاحظ ويفكر ويتخذ القرار. أما الممرضة فتعمل ضمن توجيهاته: تنفذ أوامره، وتستدعيه عند الضرورة، وتُسخّر كفاءتها في خدمة تصوره العلاجي، وتكون فاعليتها بقدر قدرتها على دعم جهوده.

فهل يمكن اعتبار نشاط بهذه الطبيعة الثانوية مهنة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست نظرية فحسب، بل يترتب عليها تحديد السياسات التعليمية برمتها في هذا المجال.

لقد تحدّثتُ عن الممرضة المدرَّبة، وعن مرافِقة المريض في غرفة المرض، وأثرتُ—دون السعي إلى أي حسم نهائي—بعضَ الأسئلة التي تفرضها طبيعة علاقتها بالطبيب. ومع ذلك، من الإنصاف أن نضيف أننا نشهد اليوم تطويرًا لمهنة التمريض في اتجاهات أخرى. فممرضة الصحة العامة تُعدّ موظفةً صحية تعمل في الميدان، وتمارس مهامها إلى حدٍّ كبير بمسؤولية مستقلة، لا داخل غرفة المريض وتحت أوامر مباشرة.

ولا أجد لزامًا عليّ أن أحسم مسألة ما إذا كان مصطلح "ممرضة" ينطبق عليها بدقة، أو ما إذا كان من المرجّح أن يظهر تمايز في التكوين والمصطلحات مع تطور مجال الصحة العامة. لكن مع الطب والقانون والهندسة والأدب والرسم والموسيقى، نخرج من دائرة الشك إلى مهن لا يرقى إليها لبس. فهذه المجالات، دون استثناء، تنطوي على نشاط فكري يتحمّل فيه الفرد مسؤولية شخصية؛ كما أنها تستمد مادتها مباشرة من العلم والمعرفة؛ وتمتلك تقنيات منظمة قابلة للنقل عبر التعليم؛ وقد تطورت لتكتسب مكانة اجتماعية ومهنية واضحة؛ وهي تميل، بشكل متزايد، إلى أن تصبح أدوات لتحقيق غايات اجتماعية كبرى. ولا حاجة لإثبات ذلك على حدة لكل مهنة؛ فليكن مثال الطب كافيًا.

إن وظيفة الطبيب ذات طابع فكري بامتياز، ومسؤوليته شخصية بالكامل. فهو يوظّف أدوات متعددة، مادية وبشرية، مثل: المجهر، وسماعة الطبيب، وأجهزة القياس، والمساعدين، والصيادلة، واختصاصيي التغذية، والممرضين. غير أن ما يميّزه هو هذا الذكاء القيادي الذي يُحسن توظيف هذه الموارد، وهو المسؤول عن تشخيص المشكلة واتخاذ القرار بشأن كيفية معالجتها. وبالطبع، يوجد عدد من الأطباء الذين لا يمكن وصف ممارساتهم بأنها فكرية بالمعنى الدقيق، إذ يعتمدون على إجراءات روتينية قائمة على الربط الآلي بين الأعراض والعلاج. غير أن هؤلاء، بسبب ضعف تكوينهم، لم يعد لهم مكان في الطب الحديث، وهم في طريقهم إلى الاندثار.

ثم إن الطب يستمد مادته مباشرة من العلوم. فقد نشأت مجموعة واسعة من العلوم—كعلم التشريح، ووظائف الأعضاء، وعلم الأمراض، وعلم الجراثيم، وعلم الأدوية—إلى حدٍّ كبير

استجابةً للمشكلات التي واجهها الطب واحتياجاته العملية. وقد أصبحت هذه العلوم اليوم مستقلة نسبيًا، شأنها شأن الفيزياء والكيمياء، لكنها تظلّ المصدر الأساسي للمعطيات التي يعتمد عليها الطبيب. ويمكن قياس تطور الطبيب المهني بمدى اعتماده على هذه المعطيات العلمية بدلًا من المعارف التجريبية غير المنهجية.

ويستوفي الطب كذلك باقي الشروط: فله هدف عملي واضح يتمثل في الحفاظ على الصحة واستعادتها؛ كما أنه يخضع لنظام تعليمي منظم وفعّال؛ وأخيرًا، ورغم أن الأطباء—كأفراد أو كجماعة—ليسوا بمنأى عن الدوافع المادية، فإنه من الإنصاف القول إن مهنة الطب أظهرت اهتمامًا حقيقيًا بالمصلحة العامة، وأصبحت أكثر استجابة للحاجات الاجتماعية الكبرى، مع بوادر توجه نحو تقليص الاعتبارات الربحية لصالح البعد الإنساني، كما هو الحال في مهنة التعليم.

آمل أن تكون هذه الأمثلة قد أوضحت معايير المهنة بشكل كافٍ، بحيث يمكننا الآن تطبيقها على العمل الاجتماعي. **فهل يُعدّ العمل الاجتماعي مهنة بالمعنى الدقيق والتقني للمصطلح؟**

في هذا السياق، تقدّم نشرة "مدرسة نيويورك للعمل الخيري"، تحت عنوان مهنة العمل الاجتماعي، التوضيح التالي:

تُعدّ مدرسة العمل الخيري أساسًا مؤسسا للتكوين المهني على مستوى الدراسات العليا في مجالي العمل المدني والاجتماعي. ويُفهم العمل الخيري هنا بمعناه الواسع والعميق، بحيث يشمل مختلف أشكال العمل الاجتماعي، سواء أكان في إطار مؤسسات عامة أم خاصة. ويُقصد بالعمل الاجتماعي كل جهد منظّم ومقصود يرمي إلى تحسين ظروف العيش أو العمل داخل المجتمع، أو إلى التخفيف من المعاناة أو الحدّ منها أو الوقاية منها، سواء كانت ناتجة عن ضعف فردي أو عن ضغوط اجتماعية خارجية. ويمكن

تصنيف هذه الجهود ضمن مجالات الإحسان، أو التربية، أو العدالة، مع الإشارة إلى أن الفعل الواحد قد يُفهم ضمن أحد هذه المجالات أو غيره بحسب زاوية النظر.

من الواضح أن الأنشطة الموصوفة هنا ذات طابع فكري، وليست ميكانيكية أو روتينية. إذ ينبغي للعامل أن يمتلك قدرات دقيقة على التحليل والتمييز، وسعة ومرونة في التعاطف، وحكمًا سليمًا، ومهارة في استثمار الموارد المتاحة، وقدرة على ابتكار حلول وتركيبات جديدة. ولا شك أن هذه العمليات ذات طبيعة فكرية خالصة. ومع ذلك، أعترف أنني لست متأكدًا مما إذا كانت هذه المسؤولية تعود إلى فاعل أصيل، أم أنها أقرب إلى دور وسيط. دعوني أوضح ذلك بشكل ملموس. فالمهندس يعالج مشكلته ويضع حلها موضع التنفيذ، وكذلك يفعل الطبيب والواعظ والمعلم. أما العامل الاجتماعي، فيتناول حالة ما: أسرة متفككة، أو فردًا محطمًا، أو صناعة تفتقر إلى البعد الاجتماعي. وبعد أن يحدد المشكلة ويشخص طبيعتها، أليس غالبًا ما يُضطر إلى الاستعانة بجهة متخصصة، مهنية أو غير مهنية، تكون الأقدر على التعامل معها؟ فحين يتعلق الأمر بالمرض، يُستدعى الطبيب؛ وحين يكون الجهل هو المشكلة، تُستدعى المدرسة؛ أما الفقر، فيتطلب تدخل التشريع أو المؤسسات الخيرية المنظمة، وهكذا.

وبقدر ما يقتصر دور العامل الاجتماعي على التوسط بين الحالة والجهة الأنسب للتدخل، يبرز التساؤل: هل هو مهني مستقل، أم مجرد عقل منظم يستدعي هذه المهنة أو تلك؟ في هذه الحالة، تصبح مسؤولية الإجراء الفعلي ملقاة على الجهة التي تم استدعاؤها. إن تنوع الحالات التي يواجهها يدفعه إلى أن يكون وسيطًا أكثر من كونه فاعلًا مهنيًا مباشرًا.

وعندما أصف العمل الاجتماعي بأنه وسيط، لا أعني أن المهن الأخرى تعمل بشكل مستقل تمامًا عن بعضها البعض. على العكس، فإن التعاون بين المهن المختلفة

في إنجاز المهام سمة أساسية من سمات التنظيم الحديث. فالمهندسون المعماريون والمهندسون وخبراء الصحة والمحامون والمعلمون يتعاونون في بناء مدرسة أو مسكن. غير أن هذا التعاون يمثل تقسيمًا للعمل بين أطراف متساوية، حيث يتحمل كل طرف المسؤولية الأساسية عن وظيفته المحددة، ضمن إطار من الاتفاق العام. وهذا يختلف، في تقديري، عن طبيعة وظيفة ومسؤولية العامل الاجتماعي في ظروف مماثلة.

كما أن النظر في أهداف العمل الاجتماعي يقود إلى النتيجة نفسها. فقد أوضحت أن جميع المهن المعترف بها تتميز بغايات محددة وواضحة، مثل الطب والقانون والهندسة المعمارية والهندسة، حيث يمكن رسم حدود واضحة لكل منها. أما العمل الاجتماعي، فلا يبدو مجالًا مستقلًا بقدر ما هو بُعد أو جانب من جوانب العمل في مجالات متعددة. فهو يتقاطع مع الطب، وكذلك مع القانون والتعليم والهندسة المعمارية وغيرها.

ولو عدنا إلى نطاق الاهتمام المذكور في نشرة مدرسة نيويورك، نجد أنه يشمل تحسين ظروف المعيشة والعمل في المجتمع، والتخفيف من المعاناة أو منعها، سواء كانت ذات أصل فردي أو اجتماعي. كما تذكر نشرة مدرسة بوسطن أنواع الوظائف التي يشغلها خريجوها، مثل: رعاية الأطفال، والعمل الديني، والأنشطة المدنية، وتحسين ظروف العمل الصناعي، والخدمة الاجتماعية الطبية والمؤسسية، والعمل المجتمعي والترفيهي، وتنظيم الأعمال الخيرية، والإشراف والإفراج المشروط. ومن الواضح أن هذا المجال واسع إلى درجة تجعل من الصعب تحديد حدوده بدقة.

وقد لاحظنا أن المهن تتطلب مجالًا محددًا وواضحًا، حتى يتمكن الممارسون من العمل بكفاءة. غير أن الدرجة العالية من التخصص اللازمة للأداء المهني لا تنسجم مع هذا الاتساع الكبير الذي يميز العمل الاجتماعي. ومن ثم، فإن هذا الاتساع قد يؤدي بالضرورة إلى قدر من السطحية في المعرفة، ونقص في القدرة العملية المتخصصة. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى العامل الاجتماعي لا باعتباره فاعلًا مباشرًا، بل

بوصفه منسقًا يتحكم في "لوحة مفاتيح" تستدعي مختلف المتخصصين وتنسق بينهم، فإن هذا الاتساع لا يعد موضع انتقاد، بل ميزة. لكنه في الوقت ذاته يفرض عليه قدرًا كبيرًا من الحذر والتواضع، لأن اليقين العلمي في عصرنا لا يتحقق إلا داخل مجالات محدودة. ومن هنا، قد يكون من الأنسب النظر إلى العمل الاجتماعي باعتباره مجالًا يتقاطع مع عدة مهن، لا مهنة مستقلة قائمة بذاتها.

ويمكن توضيح الفكرة بطريقة أخرى: فجزء كبير مما يسمى بالعمل الاجتماعي يمكن تفسيره على أساس أن المهن القائمة لم تطور بعد أبعادها الاجتماعية بشكل كافٍ. فلو كان الطب، مثلًا، قد أصبح اجتماعيًا بشكل كامل، ألن تتولى المؤسسات الطبية والأطباء بعض المهام التي يقوم بها العامل الاجتماعي اليوم؟ وكذلك الحال بالنسبة للقانون. وعليه، يمكن النظر إلى العمل الاجتماعي، جزئيًا على الأقل، ليس كمهنة مستقلة، بل كجهد يسعى إلى استكمال نواقص المهن الأخرى إلى حين تطورها الكامل. فهو يُكمل هذه المهن، ويضفي عليها روحًا جديدة، ويربط بينها لمعالجة المشكلات من منظور أشمل.

إن غياب التحديد الدقيق للهدف يؤثر تأثيرًا كبيرًا في مسألة تدريب العمال الاجتماعيين. فالمهن التي تستطيع تحديد أهدافها بدقة تكون قادرة على وضع إجراءات تعليمية منظمة تحقق نتائج محددة. أما في حالة العمل الاجتماعي، فإن تنوع وتعدد مجالاته يجعل من الصعب إنشاء نظام تعليمي متماسك وموجّه بوضوح نحو غاية محددة. فالمطلوب ليس نوعًا معينًا من المهارات التقنية، بل أشخاص يتمتعون بالمعرفة الواسعة، والتوازن، واللباقة، وحسن التقدير، والتعاطف، والقدرة على التصرف بمرونة. وبقدر ما يستطيع التعليم إعداد هذا النوع من الأفراد، فإنه لا يكون تعليمًا مهنيًا بالمعنى التقني، بل تعليمًا ثقافيًا واسعًا يشمل مجالات متعددة ذات طابع اجتماعي ومدني.

ولا بد أن غموض هذا المجال قد أثار حيرة المدرّسين أنفسهم، إذا جاز الاستدلال بملاحظة قالها لي أحدهم ذات مرة: «*نحن لا نعرف بالضبط ماذا نُعلّمهم*».

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مديري مدارس إعداد العمال الاجتماعيين هم أشخاص ذوو تأهيل علمي وخبرة لاحقة، لكنهم ليسوا بالضرورة أخصائيين اجتماعيين مدرَّبين. فالدكتور غراهام تايلور (Graham Taylor)، مثلًا، متخصّص في اللاهوت، بينما الدكتور براكت (Brackett) والدكتور ديفاين (Devine) اقتصاديان. وإلى جانب إتقانهم لتخصصاتهم، فإنهم يتمتعون بثقافة واسعة في مجالات متعددة. وهذا الاتساع في المعرفة، المدعوم بالخبرة العملية، هو ما يجعلهم مؤهلين لإدارة هذه المدارس، وليس تدريبًا محددًا موجّهًا لمهنة بعينها.

ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن ما سبق لا يعني أن مدارس العمل الخيري غير ضرورية. فإذا نظرنا إليها كمشروعات تعليمية، يمكن القول إنها لا تزال في طور البحث عن دورها ووظيفتها المناسبة. ومع ذلك، فإن وجود مؤسسة تُركّز، قدر الإمكان، على الخطوط الرئيسة للنشاط الاجتماعي يمثل فائدة واضحة، كما أن التركيز على الجانب العملي يمنح ميزة إضافية لما قد يكون تعليمًا نظريًا بحتًا في مجالات متعددة. غير أن هذا النوع من التعليم لا يُعد مهنيًا بالمعنى الدقيق، بل هو مكمل لما يمكن للطلاب اكتسابه خلال تعليمهم العالي السابق.

وإذا كان العمل الاجتماعي لا يستوفي بعض معايير المهنة، فإنه يلبّي بسهولة معايير أخرى. فلا شك في أن مواده مستمدة من مصادر علمية ومعرفية، كعلم الاقتصاد، والأخلاق، والدين، والطب. كما لا شك في أن الوعي المهني فيه يشهد تطورًا سريعًا، كما تدل على ذلك هذه المؤتمرات السنوية.

وأخيرًا، ففي الجانب الذي لا تزال فيه معظم المهن قاصرة، يقترب العمل الاجتماعي من مهنة التعليم، إذ إن مكافآت العامل الاجتماعي تكمن في ضميره وفي القيم المعنوية السامية. فحياته تتسم بالتفاني في خدمة أهداف غير شخصية، ويستمد رضاه أساسًا من الأثر الذي تُحدثه جهوده في حياة الآخرين.

ومع ذلك، هناك جانب آخر لهذا البعد من النشاط المهني. فلا ينبغي تنمية المهن لمجرد تحقيق الربح. كما أنه لا يمكنها أن تتطور على أساس العمل التطوعي أو الأجر المنخفض. فمعظم الرجال والنساء، لحسن الحظ، يختارون مسارات مهنية يجب أن توفر لهم دخلاً يكفي لمعيشتهم وتطورهم. ولا يمكن، كقاعدة عامة، استقطاب الأفراد ذوي التأهيل العالي إلى مهنة لا تضمن أجراً معيشيًا مناسبًا مقابل خدمة كفؤة. فهل أكون مخطئًا إذا اعتقدت أن الشعور الداخلي بالرضا المرتبط بالعمل الخيري قد بدا، في نظر القائمين عليه، إشباعًا كاملاً لرغبات العامل المشروعة، أكثر مما بدا—على سبيل المثال—للعاملة نفسها؟ وهنا أيضًا أطرح سؤالًا لا انتقادًا.

والآن، بعد أن استعرضنا خصائص المهن ووجدنا أن العمل الاجتماعي، لا يستوفيها إلى حد كبير في هذه المرحلة، فمن العدل إذن أن نتساءل: هل كنا فقط منشغلين بنوع من الجدل اللفظي؟ وهل لهذا النوع من التحليل أي أهمية عملية؟

يبدو لي أن له أهمية. فعلى سبيل المثال، قد يفرط العامل الاجتماعي أحيانًا الثقة بنفسه؛ وقد عانى العمل الاجتماعي إلى حد ما من إحدى سلبيات الصحافة، وهي السهولة المفرطة في الكلام والعمل. فلنفترض لحظة أن تأملنا في الفروق بين المهن المعترف بها والعمل الاجتماعي يُذكّر العامل الاجتماعي، في اللحظات الحاسمة، بأنه ليس خبيرًا بحد ذاته بقدر ما هو وسيط مهمته استدعاء الخبير—أفلا يجعل ذلك ملاحظاته أكثر هدوءًا، وتعبيراته أكثر تحفظًا، سواء كانت المشكلة اقتصادية أو تعليمية أو صحية؟

أعني بذلك أنه سيكون أكثر وعيًا باعتماده على الآخرين، وهذا الوعي من شأنه أن يعزز الحذر والدقة والاعتدال لديه. فإذا لم يكن العمل الاجتماعي محددًا بما يكفي ليُعد مهنة، فإن العامل الاجتماعي سيكون على الأقل أقل يقينًا من المهني الذي يستدعيه. أليس من الممكن أن يكون جزء من القوى المعارضة الكبيرة مكوّنًا من أولئك الذين يخيفهم بلا داعٍ ذلك القدر من الثقة المندفعة—وربما غير المستندة إلى أساس—

لدى المصلحين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن عدم إدراك حدود العمل الاجتماعي من منظور مهني ليست مسألة بلا عواقب عملية.

وقد اقتبس ماثيو أرنولد (Matthew Arnold) في موضعٍ ما عن غوته قوله: «*إن الفعل سهل، أما التفكير فصعب*». وهناك معنى وموضع يكون فيه هذا القول صحيحًا؛ فإذا قصدنا بهذا الفعل الروتيني والتفكير العميق، فإن الفعل يكون سهلًا والتفكير صعبًا. لكن هناك أيضا معنى آخر يكون فيه هذا القول غير صحيح؛ فإذا قصدنا به الفعل الفعّال والمؤثر، فإن التفكير يكون سهلًا بينما التنفيذ هو الأصعب.

إن الطابع السريع والمتعجل في تقديم توصيات إصلاحية، الذي يميز حتى أفضل الصحافة التقدمية، شيءٌ؛ أما معالجة مشكلة عملية على أرض الواقع فهو شيء آخر مختلف تمامًا. ولا أعرف شيئًا أصعب من التعامل مع وضع محدد—في مجالي الصحة العامة أو التعليم—والعمل فعليًا على تحسينه.

ليس السبب في ذلك فقط، أو ربما حتى في الغالب، فساد الناس أو انحرافهم؛ فقد يكون نفاد صبرنا أحيانًا غير عادل إذا استند إلى تصور مثل هذا. فالمشكلات بطبيعتها معقدة، ومواردنا محدودة، وقدراتنا—خاصة في التعامل مع الآخرين—ضعيفة نسبيًا وبطيئة التأثير. وبالمعنى الذي نتحدث به الآن، يمكن عكس مقولة غوته: فالتفكير سهل، أما الفعل فصعب.

ليست لدي أي رغبة في تثبيط عزيمة العمال الاجتماعيين؛ بل وأقل من ذلك أن أقدم العون أو الراحة للخصوم. كما لا أريد أن أضعف قوة أي جهد يُبذل لمكافحة قضايا الفقر والجهل والمرض والأنانية. لكنني، وبالأخص في هذه اللحظة، أنظر إلى منهج العامل الاجتماعي من منظور مهني بحت.

عندما يصبح العمل الاجتماعي مهنياً بصورة كاملة في طابعه، وعلمياً في منهجه، سيتضح أن الحماسة ليست مرادفاً للذكاء. بل إن الحماسة لا يمكن أن تنجح

بدون ذكاء. إن المعارك التي يخوضها العمل الاجتماعي لن تُحسم بالعبارات التي كثيراً ما تكون بديلاً عن الخبرة والمعرفة، بل بأسلوب يشبه "حرب الخنادق"، يخوضه رجال ونساء تعلموا أدق تفاصيل الميدان الذي يعملون فيه.

لقد أشرت قبل قليل إلى الصحافة، ولا ينبغي أن يُفهم من كلامي أنني أنتقص من قيمة العمل الصحفي الفعّال والمتميز. غير أن حدود هذا العمل واضحة، ولا يدركها أحد أكثر من أولئك الذين يضطرون بحكم الواقع إلى العمل ضمنها. وما أود التأكيد عليه هنا هو أن المهنة في عصرنا تحتاج إلى وسيلة للتعبير والتوثيق ذات طابع علمي، وليس صحفي. فالصحف والدوريات الأسبوعية والشهرية تفيد العمل الاجتماعي إلى حد ما من ناحية النشر الإعلامي. ومع ذلك قد يكون من المفيد جمع هذه المواد في مجلات مخصصة للعمل الاجتماعي لأغراض التوعية والدعوة، إلا أنه من المهم إدراك أن ذلك لا يرقى بنا من المستوى الصحفي إلى المستوى العلمي أو المهني.

تحتاج المهنة إلى وسيلة رصينة ونقدية للتعبير عن نفسها، في شكل دوريات تصف بدقة الأعمال الجارية، كما ينبغي أن تُوثّق من حين لآخر إنجازاتها المهمة في أدبيات تتسم بالعمق والتراكم والتنوع. ويمكن، إلى حد ما، قياس تطور العمل الاجتماعي نحو الاحتراف من خلال جودة ما يُنشر باسمه. ولا أدّعي هنا امتلاك معرفة كافية بأدبيات العمل الاجتماعي تخوّل لي الحكم على مدى علميتها أو مهنيتها، لكنني أرى أن هذه مسألة جديرة بالاهتمام لمن يرغبون في أن يُنظر إلى العمل الاجتماعي بالجدية نفسها التي يُنظر بها إلى الطب أو الهندسة.

ولذلك، قد يكون من المفيد في الوقت الراهن—ولا أجزم بذلك طبعا—أن يُدرك العمل الاجتماعي، ولو بشيء من القلق، أنه ليس مهنة بالمعنى الذي يُعد به الطب والهندسة مهنتين؛ فإذا كانت هذه المهن تسير بحذر نقدي، فإن العمل الاجتماعي أحوج إلى ذلك. وقد سُئل والد الرئيس الراحل جيلمان (Gilman) ذات مرة عما إذا كان ابنه دانيال قد "اختار مهنته"، فأجاب: «لا أدري، فدانيال دائمًا يعمل أكثر مما يَتَمَهَّن».

ومع ذلك، فإن الأهم في النهاية هو الروح المهنية. إذ يمكن ممارسة جميع الأنشطة بروح مهنية حقيقية. فحين تُمارس المهن المعترف بها بدافع مادي أو أناني، فإن القانون والطب لا يكونان أخلاقيًا أفضل من الحِرَف. وعلى العكس، حين تُمارس الحِرَف بنزاهة، فإنها ترتقي نحو المستوى المهني.

إن العمل الاجتماعي يخاطب بقوة الجانب الإنساني والروحي، ولا يقدم إغراءات دنيوية—لا راحة، ولا مجد، ولا مال. وإن التفاني غير الأناني لأولئك الذين كرسوا أنفسهم لجعل العالم مكانًا أفضل للعيش، قادر على أن يضفي على العمل الاجتماعي روحًا مهنية، ويرفعه إلى حد ما فوق جميع الفروق التي سعيت إلى إبرازها.

وفي نهاية المطاف، فإن المعيار الأول والأساسي والضروري لأي مهنة هو امتلاك الروح المهنية، وهذا معيار يمكن للعمل الاجتماعي—إذا شاء—أن يحققه بالكامل.

المراجع والمصادر [2]

Devine, E. T. (1915). Education for social work. InProceedings of the national conference of charity and correction(p. 606-610). Hildman Printing Co.

Flexner, A. (1910). Medical education in the United States and Canada; A report to the Carnegie foundation for the advancement of teaching. D. B. Updike, The Merymount Press.

[2]هذه المراجع تم الإستناد إليها من قبل المترجمين في تقديم النص الأصلي، الذي لا يتوفر على مراجع أو مصادر معتمدة.

Flexner, A. (1915a). Is social work a profession? In Proceedings of the national conference of charity and correction (p. 576-590). Hildman Printing Co.

Flexner, A. (1915b). Next Steps in Dealing with Prostitution. InProceedings of the national conference of charity and correction (p. 253-260). Hildman Printing Co.

Flexner, B. & Baldwin, R. N. (1914). Juvenile courts and probation. The Century Co.

Frankfurter, F. (2015). Social work and professional training. InProceedings of the national conference of charity and correction (pp. 591-596). Hildman Printing Co.

Richmond, M. E. (1907) Friendly visiting among the poor a handbook for charity workers. The Macmillan Company.

Richmond, M. E. (1917a). The Social Caseworker‘s Task. InProceedings of the national conference of social work (p. 112-116). National Conference of Social Work.

Richmond, M.E. (1917b). Social diagnosis. Russell Sage Foundation. Says social work is not a profession (1915, May 17). Baltimore Evening Sun. https://www.newspapers.com/image/365462776/?terms=baltimore%2Bevening%2Bsun